المحاضرة رقم (04): الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي، لاسيما المباشر منه دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، كما يعطى دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي، من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة.

أولا. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر قيام إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك أصول رأسمالية (آلات، معدات، أراضي...) أو المشاركة في تأسيس الأصول الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن.

كما يقصد بالاستثمار الاجنبي كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرين الأجانب أو يشاركون المستثمر الوطني فيها، أو يسيطرون على إدارتها.

ويعرف أيضا بأنه الاستثمار الذي يحصل نتيجة قيام مستثمر من دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود نية في إدارة تلك المشروعات.

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كونها استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير، وهي غالبا ما تتم من طرف شركات عالمية تسهم في نقل التكنولوجيا والخبرة وتطوير الإدارة.

ثانيا. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

- زيادة المبيعات والأرباح؛
- الحصول على حصة في السوق الدولي؛
- الاستفادة من فائض الإنتاج؛
- تخفيف الاعتماد على السوق المحلي؛
- تعزيز القدرة التنافسية؛
- الرغبة في الاستفادة من الحوافز الحكومية؛
- تجنب الحواجز الجمركية والضرائب والرسوم؛
- تقليل تكاليف الإنتاج.

ثالثا. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو الكلي للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار، سواء كان مشروعا للتسويق أو البيع أو التصنيع أو الإنتاج، أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي. ويقسم بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر كالآتي:

1. الاستثمار المشترك

وهو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وليس بالضرورة أن يقدم المستثمر الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بل قد تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة والمعرفة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية وغيرها.

لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة أو اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح.

2. الاستثمارات المملوكة كليا للمستثمر الأجنبي

هي قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، دون اللجوء إلى شريك محلي. يعتبر هذا النوع الأكثر تفضيلا لدى الشركات، لما يوفره من حرية في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المختلفة للشركة (إنتاجية، تسويقية، مالية، السياسات الخاصة بالموارد البشرية).

3. مشروعات أو عمليات التجميع

وهي اتفاقية مبرمة ما بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (خاص أو عام)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من الاستثمار لانخفاض تكلفة المواد الخام لدى الدولة المصنعة للقطع المكونة للمنتج النهائي، أو لكبر حجم السوق فيها مما يضمن توزيع المنتجات بشكل واسع.

4. عمليات الاندماج أو التملك

يتمثل في عملية اندماج شركتين أو أكثر، أو تملك الواحدة للأخرى عن طريق الشراء.

<u>رابعا</u>. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل في مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية والإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة، أو القرار الذي تتخذه الشركة بالاستثمار من عدمه.

وبشكل عام تعتبر محددات الاستثمار عناصر متداخلة تؤثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتستطيع أن نترجم آثارها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار.

يمكن تقسيم العوامل المحددة للاستثمار إلى محددات إدارية ومالية وفنية وقانونية. على سبيل المثال، يعد سعر الفائدة ودرجة المخاطرة والاستقرار الاقتصادي والسياسي والشفافية والبنية التحتية وغيرها من العوامل المحددة للاستثمار في أي دولة.

خامسا. الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم الآثار المترتبة عن دخول المستثمر الأجنبي المباشر للبلد المضيف فيما يلي:

1. الآثار الايجابية

- تحسين التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، والتي تحتاج لاستثمارات ضخمة، وبالتالي رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية؛

- توفير فرص العمل في الدولة المضيفة، كما يمكن للدولة تكوين حصيلة ضرائب تمكنها من إنشاء مشاريع جديدة تترتب عنها توفير فرص عمل جديدة؛ فضلا عن انتقال المعرفة وطرق التسيير والإدارة؛

- تحسين مستوى التقدم التكنولوجي، فالشركات متعددة الجنسيات هي بمثابة مركبة نقل دولية للتكنولوجيا؛

- رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات، مما يزيد من الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية؛

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما للعملة الأجنبية التي تكو البلدان النامية بأمس الحاجة إليها.

2. الآثار السلبية

- التبعية التكنولوجية، فنقل التكنولوجيا قد يكون غير ملائم لاحتياجات الدولة المضيفة، كأن تنقل الشركات طريقة إنتاج لا تحتاج إلى أيدي عاملة وهذا لا يتناسب مع مقومات الدولة النامية؛

- ضياع بعض الموارد المالية على الدولة المضيفة، حيث تقوم الدولة المضيفة بمنح العديد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية، وهذا ما يقابله ضياع موارد محتملة كان من الممكن استخدامها في أغراض التنمية؛

-إستنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحويلها إلى الدولة الأم والدول المتقدمة الأخرى؛

- صغر حجم المشاريع الإستثمارية التي تجلبها الشركات الأجنبية وكبر نسبة التحويلات من الأرباح إلى الدولة الأم مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات؛

- إن المنافسة الشديدة للشركات الأجنبية تؤدي إلى خروج بعض الشركات الوطنية من السوق، وبالتالي إضعاف الاقتصاد الوطني؛

- تعمل الإستثمارات الأجنبية على نقل أنشطتها الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية، نظرا للقيود المفروضة عليها في بلادها، في ظل غياب الرقابة الفعالة على أنشطتها في البلدان النامية.